استلام البحث يناير 2026.
وقبل للنشر فبراير 2026، وتم نشره إلكترونيًا في فبراير 2026.
(مُعرف الوثائق الرقمي):
https://doi.org/10.64190/abj.1.2.2026.23

Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC-BY-NC).

أثر الابتكار المالي في تحسين الكفاءة المصرفية: دراسة تحليلية في المصارف التجارية العر اقية (2017-2024)

د. أحمد رسن علاوي البهادلي(*)
أفنان فتاح عمران علي
جامعة البصرة، العراق

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الابتكار المالي في تحسين الكفاءة المصرفية، وذلك من خلال دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية خلال المدة (2017-2024). اعتمدت الدراسة على مجموعة من مؤشرات الابتكار المالي، تمثلت بنسبة الإنفاق على الابتكارات المالية، وعدد المنتجات المبتكرة، وعدد المعاملات الرقمية، في حين جرى قياس الكفاءة المصرفية باستخدام مؤشرات الربحية المتمثلة بالعائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على الودائع (ROD) تضمنت الدراسة متغيرًا وسيطاً تمثل بنسبة السيولة، بهدف تفسير طبيعة العلاقة بين الابتكار المالي والكفاءة المصرفية. واستخدمت الدراسة أسلوب قياسي متقدم شمل نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء بالاعتماد على برنامج (Eviwes V.9)، لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة على المدى القصير والطويل وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لمؤشرات الابتكار المالي في الكفاءة المصرفية، فضلًا عن وجود دور وسيط جزئي ومعنوي لنسبة السيولة، مما يؤكد أهمية تبني الابتكار المالي بوصفه أداة استراتيجية لتحسين الأداء المصرفي وتعزيز الكفاءة التشغيلية في المصارف التجارية العراقية.

الكلمات المفتاحية: *الابتكار المالي، الكفاءة المصرفية، نسبة الانفاق على الابتكارات المالية، نسبة السيولة.*

المقدمة

يشهد العالم تحولات متسارعة نتيجة التطور التكنولوجي والتحول الرقمي وزيادة المنافسة، الأمر الذي جعل من الابتكار ضرورة للمؤسسات لمواجهة التحديات والتغيرات (Varzaru & Bocean, 2024). وقد برز الابتكار المالي بوصفه أحد المرتكزات الأساسية لمساعدة المؤسسات المالية في جمع البيانات ومعالجتها لتلبية احتياجات العملاء وتقديم الخدمات المصرفية

المؤلف المُراسل: أحمد رسن علاوي البهادلي، أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة - العراق، ahmed.risian@uobasrah.edu.iq، https://orcid.org/0009-0002-8579-1288.

الاقتباس: البهادلي، أحمد رسن علاوي؛ وعلي، أفنان فتاح عمران. (2026). أثر الابتكار المالي في تحسين الكفاءة المصرفية دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية (2017-2024)، *ARADO Business Journal 3* (1)، 167-198. https://doi.org/10.64190/abj.1.2.2026.23

بشكل أكثر كفاءة وفعالية (Weerasiri & Koththagoda, 2017)، وتُعد الكفاءة المصرفية من المفاهيم الجوهرية في تقييم أداء المؤسسات المصرفية، إذ تعكس قدرة المصرف على استخدام موارده المتاحة بكفاءة لتحقيق أعلى مستوى ممكن من العوائد بأقل تكلفة ممكنة. وتشير الأدبيات المالية إلى أن تبني الابتكارات المالية، ولاسيما التقنيات المصرفية الرقمية، يسهم في تحسين مؤشرات الكفاءة المصرفية عبر تعزيز الإيرادات وتحسين إدارة السيولة والمخاطر.

ورغم الاهتمام المتزايد بموضوع الابتكار المالي في الدراسات الدولية، فإن البيئة المصرفية العراقية ما تزال تعاني من محدودية الدراسات التطبيقية التي تبحث في العلاقة السببية بين الابتكار المالي والكفاءة المصرفية باستخدام نماذج قياسية متقدمة وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الابتكار المالي في تحسين الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية العراقية خلال المدة (2017–2024)، مع اختبار الدور الوسيط لنسبة السيولة في تفسير هذه العلاقة.

الإطار النظري

مفهوم واهمية الابتكارات المالية

يُعد الابتكار المالي أحد الركائز الأساسية لتطور النظام المالي المعاصر، إذ يمثل استجابة مباشرة للتقدم التكنولوجي والتحولات الهيكلية المتسارعة التي تشهدها الأسواق المالية العالمية. وقد أسهمت التطورات الحديثة في تقنيات المعلومات والاتصال، مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وتقنية البلوك تشين، والأنظمة الرقمية للدفع والتسوية، في إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة الخدمات المصرفية وأساليب تقديمها، مما أتاح للمصارف ومؤسسات التكنولوجيا المالية تقديم حلول مبتكرة تتسم بالكفاءة والسرعة وانخفاض التكلفة (Desalegn & Tangl, 2022) (White & Frame, 2020). ولا يُعد مفهوم الابتكار المالي مفهومًا مستحدثًا بالكامل في الفكر الاقتصادي، إذ أشار شومبيتر منذ ثلاثينيات القرن الماضي إلى الدور المحوري للابتكار في تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير أسواق الائتمان ورأس المال. إلا أن الابتكار المالي في صيغته الحديثة ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحول الرقمي، وأصبح يشمل إدخال أو تطوير منتجات وخدمات وعمليات ونماذج أعمال مصرفية قائمة على التكنولوجيا، مما يسهم في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمصارف وتعزيز قدرتها التنافسية (Schumpeter, 1934) (Chauhan & Choudhary, 2022). ومن منظور مؤسسي، يُنظر إلى الابتكار المالي بوصفه عملية متكاملة تتضمن تطوير واعتماد منتجات وخدمات مالية جديدة، إلى جانب تحديث العمليات التشغيلية والبنى التنظيمية والتقنيات الداعمة، مما يؤدي مجتمِعًا إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتعزيز جودة الخدمات المصرفية المقدمة. وفي هذا السياق، لم يعد الابتكار المالي مجرد أداة تقنية مساندة، بل أصبح خيارًا استراتيجيًا تعتمد عليه المصارف لمواجهة المنافسة المتزايدة والتغيرات السريعة في تفضيلات العملاء (Nazaritehrani & Mashali, 2020) ;(Khraisha & Arthur, 2018).

وتكمن أهمية الابتكار المالي في القطاع المصرفي في قدرته على تحقيق مجموعة من الآثار الإيجابية على مستويات متعددة. فعلى المستوى الفردي، أسهمت الخدمات المصرفية الرقمية في تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية وتحسين تجربتهم المصرفية. أما على مستوى الشركات، فقد وفّرت

الابتكارات المالية أدوات فعّالة لتحسين إدارة السيولة والمخاطر وتبسيط العمليات المالية، ولا سيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Dongol, 2021) ;(Fareed & Zulfiqar, 2023)، وعلى المستوى الكلي، يؤدي الابتكار المالي دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي وتحسين تخصيص الموارد، من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية وتقليل الاعتماد على القنوات التقليدية، فضلًا عن دعم النمو الاقتصادي عبر تحسين كفاءة الوساطة المالية وزيادة مرونة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الاقتصادية (Gonzalez et al., 2023) ;(Wahyudi & Tristiarto, 2020). وتتخذ الابتكارات المالية في القطاع المصرفي أشكالاً متعددة يمكن تصنيفها في ثلاث فئات رئيسة. تتمثل الفئة الأولى في الابتكارات المؤسسية، التي تشمل تطوير أنظمة الدفع والتسوية واستخدام التقنيات المتقدمة كالذكاء الاصطناعي والبلوك تشين. أما الفئة الثانية فتتمثل في ابتكارات المنتجات المالية، التي تركز على تطوير الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة. في حين تشمل الفئة الثالثة الابتكارات العملياتية أو التنظيمية، التي تهدف إلى إعادة تصميم العمليات ونماذج الأعمال المصرفية مما يسهم في خفض التكاليف وزيادة الكفاءة (Triwahyono & Kraugusteeliana, 2023)؛ (Opiyo, 2023) وفي الإطار التطبيقي، تجسدت مظاهر الابتكار المالي في القطاع المصرفي من خلال انتشار مجموعة من الخدمات المصرفية المبتكرة، مثل أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ونقاط البيع الإلكترونية، وأنظمة المقاصة والتسوية الإلكترونية. وقد أسهمت هذه الخدمات في تقليل الاعتماد على الفروع التقليدية وتسريع إنجاز المعاملات وتحسين مستوى الكفاءة التشغيلية (Muraina, 2019)؛ (Onunka et al., 2023) .وبذلك، يمكن القول إن الابتكار المالي يمثل أحد العوامل الحاسمة في تحسين الأداء المصرفي وتعزيز الكفاءة التشغيلية والربحية، شريطة أن يتم توظيفه ضمن رؤية استراتيجية واضحة تراعي التوازن بين تحقيق العوائد وإدارة المخاطر، وبما يدعم الاستدامة المالية في بيئة مصرفية تتسم بالتغير والتنافس المتزايد (Khraisha & Arthur, 2018؛ Gonzalez et al., 2023) .

الكفاءة المصرفية

1- مفهوم الكفاءة المصرفية

تُعد الكفاءة المصرفية من المفاهيم المحورية في تحليل أداء المؤسسات المالية، لما لها من دور مباشر في تحديد قدرة المصارف على استخدام مواردها المتاحة -مالية وبشرية وتكنولوجية- بأفضل صورة ممكنة لتحقيق أعلى مستوى عائد بأقل كلفة تشغيلية. ويعكس مفهوم الكفاءة، بوجه عام، العلاقة بين المدخلات والمخرجات، حيث يُقاس نجاح المصرف من تحويل موارده لنتائج مالية وتشغيلية ملموسة تعزز استدامته وقدرته التنافسية (Oyegbade, 2022)، (Hamzah, 2022)، ويُميّز الفكر الاقتصادي بين مفهومي الكفاءة (Efficiency) والفعالية (Effectiveness)، إذ تشير الكفاءة إلى «القيام بالأشياء بطريقة صحيحة» من حيث الاستخدام الأمثل للموارد، في حين تعني الفعالية «القيام بالأشياء الصحيحة» من حيث تحقيق الأهداف النهائية. وبذلك، فإن المصرف الكفوء لا يركز فقط على تحقيق الأرباح، بل يسعى إلى تعظيم إنتاجيته من خلال تخصيص موارده بصورة رشيدة ضمن بيئة تتسم بقيود التكلفة والمخاطر (Najar, 2020)؛ (Rathore, 2021)، وفي الإطار المصرفي لا يُقاس مفهوم الكفاءة المصرفية بمستوى الأرباح المحققة فحسب، بل بقدرة

المصرف على إدارة أصوله والتزاماته بكفاءة، وتحقيق توازن بين الربحية والسيولة والمخاطر. ويُعد المصرف غير كفوء عندما يظهر اختلال واضح بين حجم المدخلات والمخرجات، أو عند سوء توظيف الموارد المتاحة، سواء من خلال ضعف الإدارة، أو ارتفاع التكاليف التشغيلية، أو انخفاض جودة الخدمات المصرفية المقدمة (Alber et al., 2019) وتبرز أهمية الكفاءة المصرفية في كونها مؤشرًا أساسيًا على متانة النظام المالي واستقراره، إذ تُمكّن الجهات الرقابية والإدارية من التمييز بين المصارف ذات الأداء المرتفع وتلك التي تعاني من ضعف في استغلال مواردها. كما تساعد دراسة الكفاءة في تحديد مستويات الهدر في استخدام المدخلات، وتشخيص جوانب القصور التي قد تهدد استدامة المصارف ذات الأداء المتدني (Mukherjee et al., 2003)، وتسهم الكفاءة المصرفية في تحسين تخصيص الموارد داخل المصرف، ولا سيما الموارد الرأسمالية والبشرية والتكنولوجية، مما ينعكس على زيادة الإنتاجية وتحقيق عوائد أعلى على الأصول وحقوق الملكية.

كما تُعد الكفاءة مؤشرًا على جودة الإدارة المصرفية، إذ إن الإدارات الكفؤة تكون أكثر قدرة على خفض التكاليف التشغيلية، وتعظيم الأرباح، والحد من المخاطر المالية من خلال تنويع الأنشطة وتحسين سياسات الاستثمار (Kamaldeen, 2024)؛ (Ali, 2019)، ومن الأبعاد المهمة للكفاءة المصرفية قدرتها على تعزيز ثقة العملاء والمودعين، حيث تؤدي المصارف الكفؤة إلى تقديم خدمات مصرفية بجودة أعلى وبتكاليف أقل، الأمر الذي يسهم في زيادة حجم الودائع وتحسين مستويات السيولة. كما تدعم الكفاءة المصرفية القدرة التنافسية للمصارف في الأسواق المالية، وتساعدها على التوسع الجغرافي وتنويع منتجاتها وخدماتها مما يعزز ربحيتها واستدامتها (Sari, 2018)؛ (Kamaldeen, 2024)، وتتأثر الكفاءة المصرفية بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، من أبرزها الربحية، التي تُعد مؤشرًا جوهريًا على الأداء المصرفي، حيث ترتبط الكفاءة ارتباطًا وثيقًا بقدرة المصرف على تحقيق عوائد مناسبة على أصوله وحقوق ملكيته. كما يُعد هامش صافي الفائدة من المؤشرات المهمة التي تعكس كفاءة إدارة النشاط التشغيلي للمصرف، لا سيما في البيئات التي تعتمد فيها الإيرادات بشكل رئيس على عمليات الإقراض (Pasiouras & Kosmidou, 2007)؛ (Dietrich & Wanzenried, 2011). وتلعب العوامل الإدارية دورًا حاسمًا في تحديد مستوى الكفاءة المصرفية، إذ إن الإدارة الفعالة القائمة على التخطيط والتنظيم والرقابة، إلى جانب تطوير الموارد البشرية وتحفيزها، تسهم بصورة مباشرة في تحسين الأداء المؤسسي. وتشير الأدبيات إلى أن الثقافة التنظيمية الإيجابية، والقيادة التشاركية، والتدريب المستمر تمثل عناصر أساسية في تعزيز الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية على المدى الطويل (Jelodar, 2016) (Siddiqui, 2020) (Bhat & Darzi, 2021)، كما تؤثر درجة المنافسة في السوق المصرفي في مستوى الكفاءة، حيث تدفع المنافسة المتزايدة المصارف إلى تحسين جودة خدماتها، وتبني الابتكار في المنتجات والعمليات، وتقليل الهدر في استخدام الموارد.

وقد أظهرت الدراسات أن ارتفاع مستوى المنافسة يُحفّز المصارف على تبني استراتيجيات أكثر كفاءة، مما ينعكس إيجابًا على أدائها المالي والتشغيلي (Ruslan et al., 2019)؛(Sari, 2018) ولا يقل تأثير الأطر القانونية والتنظيمية أهمية عن العوامل السابقة، إذ تسهم القوانين والتعليمات الصادرة عن السلطات النقدية في توجيه سلوك المصارف وضبط أدائها، مما يحقق التوازن بين الاستقرار المالي وتشجيع الابتكار. وتُعد البيئة التنظيمية المستقرة والواضحة عاملًا داعمًا لتحسين

الكفاءة المصرفية، في حين قد يؤدي التشدد التنظيمي أو الغموض التشريعي إلى تقييد الابتكار وإضعاف الأداء المصرفي (Barth et al., 2020)؛ (Bulle, 2020) وبذلك، يمكن القول إن الكفاءة المصرفية تمثل نتيجة تفاعلية لمجموعة من العوامل الاقتصادية والإدارية والتنظيمية، وتعكس قدرة المصرف على تحقيق الاستخدام الأمثل لموارده في بيئة تتسم بالمخاطر والتنافس. كما تُعد الكفاءة المصرفية عنصرًا أساسيًا في تفسير أداء المصارف وتعزيز استقرارها المالي، لا سيما في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي (Rathore, 2021) (Alber et al., 2019).

الدراسات السابقة

أظهرت غالبية الدراسات التي تناولت العلاقة بين بين الابتكار المالي والكفاءة المصرفي وجود أثر إيجابي ومعنوي، ففي دراسة ذنون والشكرجي (2022)، أُظهر الأثر الإيجابي للابتكار المالي وتأثيره على سمعة المصارف التي تتبناه بالإضافة الى كونه أحد المحركات الرئيسة للمنافسة. بينما تناولت دراسة محمد والحاتمي (2024)، ابعاد العلاقة المنطقية بين الابتكار المالي وتطويره للخدمات المصرفية وأُستعرض دوره في ذلك بالإضافة الى ملاحظة ان هذا الدور يزداد بوجود نظم إدارة المعرفة كمتغير وسيط وقدمت الحسيني (2025)، نماذج تم جمع بياناتها باستخدام الاستبانة وأكدت على دور التقنيات المالية بتعزيز الابتكار المالي في المؤسسات المصرفية ومساهمتها في تحسين كفاءة العمليات المصرفية والخدمات المقدمة.

أما بالنسبة للدراسات الدولية، فقد أشار Ademola (2024) إلى الأثر الإيجابي والمعنوي للابتكارات المالية على الأداء المصرفي وحللت دراسة Zaho (2021) تأثير التكنلوجيا المالية على زيادة الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية في الصين التي اعتمدتها بينما لوحظ انخفاض متوسط الكفاءة للمصارف التي تعاني ضعف في تبني التكنلوجيا المالية. بينما أظهر Muslimin et al. (2023)، إن تبني الابتكارات التكنلوجية ساعدت على تعزيز الشمول المالي ورضا العملاء وتسهيل العمليات المصرفية وأشار Atukunda et al.(2024)، إلى العلاقة الإيجابية التي تربط ربحية المصارف والابتكار مشيرًا إلى أن التأثير الأكبر على الربحية يعود للابتكار في المنتجات.

بناءً على ذلك، يمكن القول ان الدراسات السابقة أسهمت في تكوين قاعدة بحثية ونظرية للباحث ساعدته في تشكيل إطار مفاهيمي للدراسة وإبراز المشكلة البحثية واختيار مؤشرات الدراسة وطرق قياسها وتحليلها. وفي ضوء ما تم عرضه من دراسات سابقة أجنبية تبين لنا مدى أهمية متغيرات الدراسة، حيث اتفق الباحثون على اختلاف قطاعاتهم المصرفية وطرق تحليلهم المتبعة على أهمية الكفاءة المصرفية والابتكار المالي.

وبحدود نطاق اطلاع الباحثان تبين أن هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي استخدمت الأساليب الإحصائية لتوضيح نوع العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة، حيث اعتمدت نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء للكشف عن العلاقة التي تربط المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيطة على المدى الطويل والقصير وباستخدام نسبة السيولة كمتغير وسيط، حيث لم تتناول الدراسات مثل هذا المزيج من المتغيرات وحللت كفاءة أحد أهم وأكبر القطاعات في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام الأساليب المالية التي تضمنت تحليل مؤشرات الربحية (ROA, ROE, ROD).

مشكلة الدراسة

رغم التوسع المتزايد في تبني الابتكارات المالية على مستوى القطاع المصرفي العالمي، ما تزال المصارف التجارية في الاقتصادات الناشئة، ومنها العراق، تواجه تحديات واضحة في توظيف هذه الابتكارات بصورة فعّالة لتحسين كفاءتها المصرفية. إذ تتباين مستويات اعتماد الخدمات المصرفية الرقمية والتقنيات المالية الحديثة بين المصارف، الأمر الذي ينعكس على اختلاف مستويات الكفاءة التشغيلية والربحية فيما بينها. وعلى الرغم من وجود دراسات تناولت الابتكار المالي أو الكفاءة المصرفية كلٌّ على حدة، إلا أن العلاقة السببية بين مؤشرات الابتكار المالي والكفاءة المصرفية، مع الأخذ بنظر الاعتبار الدور الوسيط لبعض المتغيرات المالية، ما تزال غير واضحة في البيئة المصرفية العراقية. ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما أثر الابتكار المالي في تحسين الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية العراقية خلال المدة (2017–2024)، وما دور المتغيرات الوسيطة في تفسير هذه العلاقة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية، أبرزها:

1- قياس أثر مؤشرات الابتكار المالي في الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية العراقية.
2- تحليل العلاقة بين الابتكار المالي ومؤشرات الربحية المصرفية.
3- اختبار الدور الوسيط لنسبة السيولة في العلاقة بين الابتكار المالي والكفاءة المصرفية.
4- تقديم توصيات عملية تسهم في دعم سياسات التحول الرقمي وتحسين الأداء المصرفي في العراق.

فرضيات الدراسة

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وأهدافه، تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي في تحسين الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية العراقية.

الفرضيات الفرعية

1- من المتوقع وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الابتكار المالي في العائد على الموجودات (ROA).
2- من المتوقع وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الابتكار المالي في العائد على حقوق الملكية (ROE).
3- من المتوقع وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الابتكار المالي في العائد على الودائع (ROD).
4- من المتوقع وجود دور وسيط ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة في العلاقة بين الابتكار المالي والكفاءة المصرفية.

تصميم الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، المدعوم بالأسلوب القياسي (Econometric Analysis)، لكونه الأنسب لدراسة العلاقات السببية بين المتغيرات المالية وتحليل أثر الابتكار المالي في تحسين الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية العراقية، من خلال الاعتماد على بيانات (Panel Data) تجمع بين البُعد الزمني والبُعد المقطعي.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العراقية الخاصة، ولاسيما المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك لأهمية هذه المصارف في النظام المصرفي العراقي وتوفر بياناتها المالية المنشورة بصورة منتظمة.

عينة الدراسة وطريقة اختيارها

تكونت عينة الدراسة من عدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة الدراسة، وتم اختيار العينة بطريقة (Purposive Sampling)، استنادًا إلى معيار توفر البيانات المالية الكاملة والمتسلسلة خلال فترة الدراسة، مما يضمن دقة وموثوقية النتائج القياسية.

مقاييس الدراسة وخصائصها

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات، تم قياسها وفق مؤشرات مالية مستخدمة في الأدبيات الاقتصادية والمصرفية، على النحو الآتي:

المتغير التابع (الكفاءة المصرفية):

- العائد على الأصول (ROA)
- العائد على حقوق الملكية (ROE)
- العائد على الودائع(ROD)

المتغير المستقل (الابتكار المالي):

- نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية.
- عدد المنتجات أو الخدمات المصرفية المبتكرة.
- عدد المعاملات المصرفية الرقمية.

المتغير الوسيط:

- هيكل الودائع المصرفية (نسبة الودائع الجارية، الادخارية، والودائع لأجل)

وقد تم اختيار هذه المقاييس لما تتمتع به من قبول واسع في الدراسات المصرفية المعاصرة.

قياس متغيرات الدراسة

تم قياس متغيرات الدراسة بطريقة كمية تتوافق مع أهداف البحث والمنهجية المعتمدة. إذ تم قياس الابتكار المالي بوصفه المتغير المستقل من خلال كل من الإنفاق على التكنولوجيا (X1) كنسبة مئوية من إجمالي المصروفات التشغيلية، وعدد المنتجات المصرفية المبتكرة (X2)، وعدد المعاملات المصرفية الرقمية (X3)، بالاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف المبحوثة. أما الكفاءة المصرفية، بوصفها المتغير التابع، فقد تم قياسها باستخدام مؤشرات الأداء المالي المتمثلة في العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش صافي الفائدة (NIM)، وربحية السهم الواحد (EPS)، استنادًا إلى القوائم المالية المنشورة. وفيما يتعلق بالمتغير الوسيط، فقد تم قياس نسبة السيولة كنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

جدول رقم (1)
متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير	طريقة قياسه	وحدة القياس
الابتكار المالي		مُتغير مستقل	1. مؤشر نسبة الانفاق على الابتكارات المصرفية = إجمالي الانفاق على الابتكارات/ إجمالي المصاريف 2. مؤشر عدد المنتجات المبتكرة: من خلال المنتجات أو الخدمات عبر أجهزة الصراف الآلي = عدد البطاقات الإلكترونية المصدرة/عدد الزبائن الكلي المنتجات أو الخدمات عبر الهاتف المحمول= الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول/ قيمة التعاملات عبر الإنترنت المنتجات أو الخدمات عبر الإنترنت= التحويلات الدائنة عبر الإنترنت/ إجمالي المدفوعات عبر الإنترنت المنتجات أو الخدمات عبر الوكالات المصرفية=عدد الوكالات الممنوحة/ عدد الزبائن الكلي 3.مؤشر عدد المعاملات الرقمية: من خلال سرعة الوصول إلى الخدمات الإلكترونية = عدد الزبائن الكلي/ عدد العمليات التحويلية	%
الكفاءة المصرفية		مُتغير تابع	1. مؤشر العائد على الموجودات (ROA)= صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الموجودات×100 2. مؤشر العائد على حق الملكية (ROE)= صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي حقوق الملكية ×100 3. مؤشر العائد على الودائع (ROD)=	%
نسبة السيولة		مُتغير وسيط	نسبة السيولة = النقد المتوفر في الصندوق + النقد المودع في البنك المركزي+ الأصول السائلة الأخرى/ الودائع × 100	%

بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية، ذات طبيعة كمية، تغطي الفترة الزمنية (2017-2024)، وتم الحصول عليها من: التقارير السنوية للمصارف التجارية العراقية، والبيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية، وتقارير البنك المركزي العراقي.

أداة جمع البيانات

تمثلت أداة جمع البيانات في القوائم المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة، ولاسيما: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، والإيضاحات المرفقة بالتقارير السنوية.

طريقة جمع البيانات

جرى جمع البيانات من خلال المراجعة المكتبية المنظمة للتقارير السنوية الصادرة عن المصارف محل الدراسة، إضافة إلى الاستعانة بالمواقع الرسمية للمصارف وسوق العراق للأوراق المالية، ثم تدقيق البيانات والتأكد من اتساقها عبر سنوات الدراسة.

ترميز البيانات

تم ترميز البيانات وإدخالها إلى البرامج الإحصائية والقياسية من خلال:

- إعداد قاعدة بيانات باستخدام برنامج Excel.
- ترميز المتغيرات مثل ROA، ROE، ROD.
- نقل البيانات إلى برنامج EViews / Stata لغرض التحليل القياسي.

أساليب تحليل البيانات

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية، أبرزها:

- الإحصاء الوصفي (المتوسط، الانحراف المعياري).
- اختبارات السكون (Unit Root Tests).
- نماذج بيانات (Panel Data Models).
- نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية (Fixed & Random Effects).
- اختبار Hausman للمفاضلة بين النماذج.
- اختبار معنوية المعلمات الإحصائية.

التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

تحليل مؤشر العائد على الموجودات (ROA)

يُعدُّ مؤشر العائد على الموجودات (Return on Assets - ROA) من المؤشرات المالية الأساسية التي تُستخدم لقياس كفاءة المصارف في توظيف موجوداتها المتاحة لتحقيق الأرباح، إذ يعكس هذا المؤشر قدرة الإدارة المصرفية على استغلال الموارد المتاحة بصورة فعّالة وتشير القيم المرتفعة لهذا المؤشر إلى مستوى عالٍ من الكفاءة الإدارية وحسن توظيف الموجودات في الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية المدرة للدخل، في حين تعكس القيم المنخفضة ضعف قدرة المصارف على تحقيق العوائد المطلوبة من موجوداتها.وبالاستناد إلى نتائج التحليل المالي الواردة في جدول (1)، يُلاحظ أن مؤشر العائد على الموجودات سجلَّ ارتفاعًا ملحوظًا خلال عام 2017، ويُعزى ذلك إلى تحسن مستوى الربحية نتيجة توسع المصارف في استثماراتها وتوظيفاتها المالية، فضلاً عن تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد خلال تلك الفترة إلى جانب ارتفاع أسعار النفط الأمر الذي انعكس إيجابًا على أرباح ومكاسب المصارف التجارية.

وفي المقابل شهد مؤشر ROA انخفاضًا واضحًا خلال عام 2018، حيث يُعزى هذا التراجع إلى انخفاض صافي عائد الفائدة ليبلغ نحو (1,319,451) مليون دينار، فضلاً عن انخفاض صافي الدخل من غير الفائدة إلى نحو (934,509) مليون دينار خلال العام نفسه، إضافة إلى الارتفاع الملحوظ في حجم الموجودات، كما أسهمت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، واعتماد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية وتقلبات أسعار النفط العالمية، إلى جانب الأوضاع الأمنية والسياسية التي أعقبت إعلان النصر على تنظيم داعش في عام 2017، في تعميق هذا الانخفاض، وقد سجل المؤشر أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة في عام 2018، إذ بلغ مقدار الانخفاض نحو (0.39%)، وهو ما يعكس محدودية قدرة المصارف على الدخول في استثمارات مربحة خلال تلك المرحلة.

أما خلال المدة (2019-2020)، فقد شهد المؤشر تحسنًا تدريجيًا على الرغم من التحديات الاقتصادية التي واجهها البلد، ولاسيما تداعيات جائحة كورونا التي تسببت في تعطيل معظم الأنشطة الاقتصادية عالمياً، ومع ذلك أظهرت المصارف التجارية الخاصة المشمولة في عينة الدراسة قدرة ملحوظة على التكيف مع الظروف غير المتوقعة، والحفاظ على مستويات مقبولة من الربحية، مما يعكس درجة من الكفاءة في إدارة الموارد المتاحة.وعاد مؤشر العائد على الموجودات إلى التراجع خلال عام 2021، إذ يُعزى ذلك إلى انخفاض صافي عائد الفائدة إلى نحو (1.4) ترليون دينار، وانخفاض صافي الدخل من غير الفائدة إلى نحو (1.3) ترليون دينار، فضلاً عن ارتفاع قيمة الموجودات المقومة بالعملة الأجنبية نتيجة التغيرات في أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

وفي المقابل سجلت سنوات (2022-2024) ارتفاعًا تدريجيًا في مؤشر العائد على الموجودات، ويُعزى هذا التحسن إلى حالة الاستقرار النسبي في الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وزيادة استثمارات المصارف في التكنولوجيا، وتبني الأنظمة المصرفية المتطورة والابتكارات المالية، التي أسهمت بصورة مباشرة في رفع كفاءة توظيف الموجودات وتحسين مستويات الربحية، وقد بلغ المؤشر أعلى قيمة له خلال عام 2024 بمقدار (1.98 %). يُظهر الاتجاه العام لمؤشر العائد على الموجودات خلال فترة الدراسة اتجاهًا تصاعديًا، مما يدل على تحسن كفاءة المصارف في استغلال موجوداتها لتحقيق الأرباح، كما يشير التباين في قيم المؤشر إلى تأثر الأداء المصرفي بعوامل داخلية تتعلق بكفاءة الإدارة، وأخرى خارجية ترتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية العامة، والتي قد تكون في بعض الأحيان خارج نطاق سيطرة المصارف.

تحليل مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

يُعدُّ مؤشر العائد على حقوق الملكية (Return on Equity-ROE) من المؤشرات الرئيسة التي تُستخدم لقياس قدرة المصارف على تحقيق العائد من خلال استثمار أموال المساهمين، إذ يعكس هذا المؤشر كفاءة الإدارة المصرفية في توظيف رأس المال المملوك لتحقيق الأرباح. وتشير القيم المرتفعة لمؤشر ROE إلى قدرة المصرف على تحقيق عوائد مجزية للمساهمين، وقد تعكس في الوقت ذاته توسع المصرف في استخدام الرافعة المالية، الأمر الذي قد ينطوي على ارتفاع مستوى المخاطر المالية الناتجة عن زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية. كما يُعدُّ هذا المؤشر دلالة على نمو المصرف وتطوره وتحسن أدائه المالي. بالاستناد إلى البيانات الواردة في جدول (1)، يُلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية سجل مستويات مرتفعة خلال عام 2017 مقارنة بعام 2018

الذي شهد انخفاضًا طفيفًا في قيمة المؤشر ليبلغ المتوسط نحو (0.99%). ويُعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع حجم الموجودات مقابل تراجع مستويات الدخل المتحقق للمصارف، فضلاً عن الظروف الاقتصادية العامة السائدة خلال تلك الفترة، كما أشار إليه تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي العراقي لعام 2018 خلال المدة (2019-2020)، عاد مؤشر ROE الى الارتفاع، وهو ما يعكس كفاءة المصارف المشمولة في عينة الدراسة في استغلال رؤوس أموالها لتحقيق الأرباح، إلى جانب توجهها نحو تنويع استثماراتها، ولاسيما في المجالات التكنولوجية، وتبني استراتيجيات رقمية حديثة أسهمت في تحسين أدائها المالي ورفع مستوى العائد المتحقق للمساهمين.

وفي المقابل سجل المؤشر تراجعًا خلال عام 2021، ويُعزى ذلك إلى انخفاض صافي عائد الفائدة ليبلغ نحو (1.4) ترليون دينار، إضافة إلى انخفاض صافي الدخل من غير الفائدة إلى نحو (1.3) ترليون دينار، فضلاً عن ارتفاع قيمة الموجودات المقومة بالعملة الأجنبية نتيجة التغيرات في أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي انعكس سلبًا على العائد المتحقق على حقوق الملكية.أما خلال السنوات (2022-2024)، فقد شهد مؤشر العائد على حقوق الملكية ارتفاعًا تدريجيًا، ويُعزى هذا التحسن إلى حالة الاستقرار النسبي في الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وزيادة استثمارات المصارف في التكنولوجيا، فضلاً عن تبني الأنظمة المصرفية المتطورة والابتكارات المالية التي أسهمت في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين مستويات الربحية، كما يعكس هذا الارتفاع زيادة ثقة المساهمين بأداء المصارف وقدرتها على تحقيق عوائد مستقرة ومستدامة.

وبصورة عامة يُظهر الاتجاه العام لمؤشر العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة اتجاهًا تصاعديًا، مما يدل على تحسن كفاءة المصارف في إدارة واستغلال أموال المساهمين وتعظيم أرباحهم، كما يشير تذبذب المؤشر خلال بعض السنوات إلى تأثر الأداء المصرفي بعوامل خارجية، مثل الظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن عوامل داخلية تتعلق بكفاءة الإدارة المصرفية في إدارة رؤوس الأموال، وهي عوامل قد تكون في بعض الأحيان خارج نطاق سيطرة المصارف.

تحليل مؤشر العائد على الودائع (ROD)

يُعدُّ مؤشر العائد على الودائع (Return on Deposits-ROD) من المؤشرات المالية المهمة التي تُستخدم لقياس قدرة المصارف على توظيف الأموال المودعة لديها في تحقيق الأرباح، سواء من خلال إعادة توظيفها في عمليات الإقراض بأسعار فائدة مناسبة أو استثمارها في مشاريع وأنشطة ذات عائد مرتفع، وتشير القيم المرتفعة لهذا المؤشر إلى كفاءة المصرف في إدارة ودائع العملاء واستغلالها بصورة مثلى مما يحقق عائدًا مجزيًا، في حين تعكس القيم المنخفضة ضعف القدرة على توظيف هذه الموارد بكفاءة.بالاستناد إلى البيانات الواردة في جدول (1) يُلاحظ أن متوسط مؤشر العائد على الودائع بلغ نحو (4.41 %) خلال عام 2017، ثم شهد انخفاضًا ملحوظًا خلال عام 2018 ليصل إلى نحو (0.92 %)، ويُعزى هذا التراجع إلى الضغوط الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي سادت خلال تلك الفترة، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط، الأمر الذي انعكس سلبًا على النشاط المصرفي بصورة عامة، كما قد يُعزى الانخفاض جزئيًا إلى محدودية كفاءة بعض المصارف في إدارة ودائعها وعدم توظيفها بالشكل الأمثل لتحقيق الأرباح.وفي السنوات اللاحقة سجل

مؤشر العائد على الودائع تحسنًا تدريجيًا، حيث بلغ نحو (3.53 %) خلال عام 2023، ما يعكس تحسن مستوى الثقة لدى المودعين بالمصارف، إضافة إلى كفاءة الإدارة المصرفية في جذب الودائع وتوظيفها بصورة فعّالة، كما يشير ارتفاع المؤشر خلال هذه المدة إلى تحسن مستويات السيولة التي تتمتع بها المصارف، وقدرتها على تحقيق توازن بين متطلبات السيولة والربحية.

يُظهر الاتجاه العام لمؤشر العائد على الودائع خلال فترة الدراسة اتجاهًا تصاعديًا، مما يدل على تحسن كفاءة المصارف العراقية في إدارة ودائعها واستغلالها في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، بما في ذلك الاستثمارات التكنولوجية وتقديم القروض، الأمر الذي أسهم في تعزيز أرباحها، في المقابل فإن التراجع في قيمة المؤشر خلال بعض السنوات يُعزى إلى عوامل خارجية قد تكون خارجة عن سيطرة المصارف، مثل التحديات الاقتصادية العامة التي تشمل انخفاض أسعار النفط، وتراجع مستويات السيولة، وارتفاع معدلات التضخم، فضلاً عن عوامل داخلية تتعلق بالسياسات الائتمانية أو كفاءة إدارة الودائع داخل المصرف.

جدول رقم (2)

متوسط مؤشرات الكفاءة المصرفية لعينة الدراسة للفترة (2017-2024)

ROD	ROE	ROA	Year
4.41%	1.94%	1.04%	2017
0.92%	0.99%	0.39%	2018
1.27%	1.15%	0.45%	2019
2.50%	2.25%	0.88%	2020
0.53%	1.78%	0.42%	2021
1.56%	2.82%	0.82%	2022
3.53%	7.88%	1.90%	2023
2.42%	7.92%	1.98%	2024

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مالية لعينة مصارف عراقية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

خلاصة تحليلية لمؤشرات الكفاءة المصرفية

أظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشرات الكفاءة المصرفية لعينة المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2017-2024) وجود تحسن تدريجي وملحوظ في مستويات الأداء المالي والكفاءة التشغيلية، على الرغم من التذبذب الذي شهدته بعض المؤشرات خلال سنوات معينة نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي مر بها الاقتصاد العراقي، ويعكس هذا التحسن قدرة المصارف على التكيف مع التحديات الخارجية وتحسين كفاءة إدارة مواردها المالية في بيئة مصرفية اتسمت بدرجة عالية من المخاطر وعدم اليقين. وقد أظهر مؤشر العائد على الموجودات (ROA) اتجاهًا عامًا تصاعديًا خلال فترة الدراسة، مما يدل على تحسن كفاءة المصارف في استغلال موجوداتها المتاحة لتحقيق الأرباح، ويعكس هذا الاتجاه قدرة الإدارة المصرفية على توظيف الموارد بصورة أكثر فاعلية، ولاسيما في ظل تبني الأنظمة المصرفية الحديثة والابتكارات المالية التي أسهمت في تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف التشغيلية، كما يعكس تذبذب هذا المؤشر خلال بعض السنوات تأثر الأداء المصرفي بعوامل اقتصادية كلية، مثل تقلبات أسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي، وهي عوامل خارجة في الغالب عن سيطرة المصارف.

أما مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)، فقد أظهر هو الآخر تحسنًا ملحوظًا خلال معظم سنوات الدراسة، مما يعكس كفاءة المصارف في إدارة أموال المساهمين وتعظيم العوائد المتحققة لهم، ويشير الارتفاع التدريجي لهذا المؤشر إلى نجاح المصارف في تحقيق توازن نسبي بين استخدام الرافعة المالية وتحقيق الربحية، مع مراعاة مستويات المخاطر المالية، كما يعكس هذا التحسن زيادة ثقة المساهمين بأداء المصارف وقدرتها على تحقيق عوائد مستقرة ومستدامة على المدى الطويل. وفيما يتعلق بمؤشر العائد على الودائع (ROD)، فأظهرت نتائجه تحسنًا تدريجيًا خلال فترة الدراسة، مما يدل على ارتفاع كفاءة المصارف في توظيف أموال المودعين واستغلالها في أنشطة ائتمانية واستثمارية مُدرة للدخل، كما يعكس هذا التحسن قدرة المصارف على إدارة سيولتها بكفاءة، وتحقيق توازن بين متطلبات الأمان المالي والربحية، فضلاً عن تعزيز ثقة العملاء والمودعين بالمصارف.

كما يشير التراجع في هذا المؤشر خلال بعض السنوات إلى تأثير العوامل الاقتصادية الخارجية، مثل انخفاض أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم، إضافة إلى السياسات الائتمانية المتحفظة التي قد تحد من تحقيق العوائد.وبصورة عامة، تُظهر نتائج التحليل المالي لمؤشرات الكفاءة المصرفية مجتمعة أن المصارف المشمولة في عينة الدراسة قد حققت مستويات متقدمة من الكفاءة المالية والتشغيلية مدعومة بتبني الابتكارات المالية والاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة، وقد أسهم ذلك في تحسين إدارة الموارد المالية، وخفض التكاليف التشغيلية، وتعزيز السيولة، وزيادة القدرة على تحقيق الأرباح، فضلاً عن تعزيز القدرة التنافسية للمصارف ومتانة مراكزها المالية، كما تعكس هذه النتائج قدرة المصارف على مواجهة التقلبات الاقتصادية والحد من المخاطر التشغيلية، مما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية ودعم الاستقرار المصرفي على المدى الطويل.

تحليل مؤشر الإنفاق على الابتكارات المالية

يُعدّ مؤشر الإنفاق على الابتكارات المالية أحد المؤشرات الكمية المهمة التي تعكس مدى توجه المصارف نحو التحول الرقمي وتبني التقنيات المصرفية الحديثة، إذ يُقاس هذا المؤشر من خلال نسبة ما تنفقه المصارف على الابتكارات المالية إلى إجمالي تكاليفها. وتدل القيم المرتفعة لهذا المؤشر على اهتمام المصارف بتطوير بنيتها التكنولوجية واعتماد الأنظمة والتطبيقات المصرفية المبتكرة، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة، ورفع كفاءة العمليات التشغيلية، وتعزيز القدرة التنافسية في السوق المصرفي. كما يعكس ارتفاع هذا المؤشر توجهًا استراتيجيًا لدى المصارف نحو الاستثمار في الأنظمة المصرفية الرقمية، والخدمات الإلكترونية، والتطبيقات الذكية، التي تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء المتزايدة وتقديم خدمات مصرفية أكثر سرعة ومرونة وكفاءة. ويُسهم ذلك في تحسين تجربة العملاء، وزيادة مستوى رضاهم، فضلاً عن تقليل الاعتماد على الأساليب التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الكفاءة المصرفية والربحية على المدى المتوسط والطويل.

في المقابل، تشير القيم المنخفضة لمؤشر الإنفاق على الابتكارات المالية لمحدودية اهتمام المصارف بالتحول الرقمي والتكنولوجي، واعتمادها أنماط تشغيل تقليدية، مما قد يؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية، وانخفاض كفاءة إدارتها التشغيلية، وتراجع مستويات رضا العملاء، فضلاً عن انعكاس ذلك سلبًا على ربحيتها وأدائها المالي. كما قد تعكس هذه القيم ضعف الرؤية الاستراتيجية

لدى الإدارة المصرفية في مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة في القطاع المالي. وبالاستناد إلى نتائج التحليل المالي الواردة في جدول (2)، يتبين أن مستويات إنفاق المصارف عينة الدراسة على الابتكارات المالية قد شهدت تزايدًا مستمرًا خلال فترة الدراسة، إذ ارتفع متوسط نسبة الإنفاق من نحو (16.05 %) في عام 2017 إلى نحو (46.69 %) في عام 2024. ويعكس هذا الارتفاع المتواصل وجود توجه واضح لدى المصارف نحو تطوير أنظمتها المصرفية وتعزيز استثماراتها التكنولوجية، مما يدل على سعيها لمواكبة متطلبات التحول الرقمي وتحسين قدرتها على المنافسة في السوق المصرفي.

كما تشير نتائج التحليل إلى أن بعض المصارف ضمن عينة الدراسة تجاوزت نسب إنفاقها على الابتكارات المالية حاجز (50 %)، مما يمكن اعتباره مؤشرًا على انتقال تدريجي نحو تحول رقمي شامل في مختلف أنشطة وقطاعات العمل المصرفي. ويعكس هذا الاتجاه وجود إدارات مصرفية فاعلة وكفؤة تتبنى استراتيجيات طويلة الأجل قائمة على الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة، مما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، وزيادة الربحية، وتعزيز متانة المراكز المالية للمصارف.

وبصورة عامة، يُظهر الاتجاه العام لمؤشر الإنفاق على الابتكارات المالية خلال فترة الدراسة اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، مما يدل على تنامي وعي المصارف بأهمية الابتكار المالي كأداة استراتيجية لتحسين الأداء المصرفي ورفع مستويات الكفاءة. كما يعكس هذا الاتجاه استعداد المصارف لمواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالمنافسة والتحول الرقمي، شريطة استمرار توجيه هذا الإنفاق نحو تطوير الأنظمة المصرفية والتطبيقات الرقمية بالاتجاه الصحيح، وبما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المالية ويضمن تحقيق عوائد مستدامة.

تحليل مؤشر عدد المنتجات المبتكرة

تعتمد المصارف العراقية على مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة التي تُعدّ من أكثر القنوات شيوعاً في القطاع المصرفي العراقي، والتي تم اعتمادها ضمن مؤشرات الابتكار المالي في هذه الدراسة. وتشمل هذه المنتجات والخدمات أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، إضافة إلى الخدمات المقدمة من خلال الوكالات المصرفية. وقد تم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على المعادلة الموضحة في منهجية الدراسة، بهدف الوقوف على مستوى تبني المصارف للمنتجات المبتكرة ومدى تطورها خلال فترة الدراسة.

وبالاستناد إلى البيانات الواردة في جدول (2)، يُلاحظ أن مؤشر الخدمات المصرفية المقدمة عبر أجهزة الصراف الآلي سجل انخفاضًا خلال عام 2019 ليبلغ نحو (3.45)، ويُعزى هذا التراجع بصورة رئيسة إلى تداعيات جائحة كورونا، التي أسهمت في تقليل تردد العملاء على الفروع المصرفية والأماكن العامة، علماً أن استخدام أجهزة الصراف الآلي يتطلب التواجد الفعلي لإتمام المعاملات المصرفية. أما خلال المدة اللاحقة (2020-2024) فقد استمر الاتجاه العام للمؤشر نحو الانخفاض ليصل إلى نحو (1.48) في عام 2024، ويُعزى ذلك إلى توجه المصارف نحو الاستثمار في قنوات مصرفية أكثر حداثة وكفاءة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف تشغيل وصيانة أجهزة الصراف الآلي وإيجارات مواقعها، إضافة إلى تفضيل العملاء للوسائل المصرفية الرقمية التي تتميز بالسهولة والسرعة في إنجاز المعاملات.

وفي المقابل، أظهرت مؤشرات المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة عبر الهاتف المحمول والإنترنت ارتفاعًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس تنامي وعي العملاء وتزايد تقبلهم لاستخدام الخدمات المصرفية الرقمية، وتفضيلهم لها على الأساليب التقليدية. كما يدل هذا الاتجاه على كفاءة المصارف في استقطاب العملاء وتقديم خدمات مصرفية مبتكرة تتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي، على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهها القطاع المصرفي العراقي، مثل ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض مستويات السيولة، وتقلبات أسعار النفط، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا. ويُشير هذا التحسن إلى أن الإدارة المصرفية الكفؤة أسهمت في استمرار مسار التحول الرقمي وعدم تأثره بشكل جوهري بهذه الظروف. أما فيما يتعلق بمؤشر المنتجات أو الخدمات المقدمة عبر الوكالات المصرفية، والتي تشمل تقديم خدمات مصرفية متنوعة مثل الاستعلام عن الأرصدة، والسحب والإيداع، وتحويل الأموال، ودفع الفواتير، فقد أظهرت النتائج اتجاهًا تصاعديًا واضحًا خلال فترة الدراسة، إذ ارتفع المؤشر من نحو (0.16) في عام 2017 إلى نحو (0.37) في عام 2024، ويعكس هذا الارتفاع زيادة استثمارات المصارف في تنويع قنوات تقديم الخدمات المصرفية، مما يسهم في تخفيف الضغط على الفروع التقليدية، وتحسين كفاءة تقديم الخدمات، وتقليل التكاليف التشغيلية.

وبصورة عامة، تُظهر نتائج تحليل مؤشر عدد المنتجات المبتكرة أن المصارف العراقية عينة الدراسة قد اتجهت تدريجيًا نحو تعزيز استخدام الأدوات المصرفية الرقمية والبديلة، على حساب الأدوات التقليدية، مما يعكس تطور مستوى الابتكار المالي لديها. كما يدل هذا الاتجاه على تبني استراتيجيات مصرفية حديثة قائمة على تنويع المنتجات والخدمات المبتكرة، الأمر الذي أسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، وزيادة الربحية، وتعزيز القدرة التنافسية للمصارف في بيئة مصرفية تتسم بالتغير المستمر.

جدول رقم (3)

متوسط مؤشرات الابتكار المالي لعينة الدراسة للفترة (2017-2024)

السنة	نسبة الانفاق على الابتكارات المالية/اجمالي المصاريف	عدد المنتجات المبتكرة			عدد المعاملات الرقمية	
		المنتجات أو الخدمات عبر ATM	المنتجات أو الخدمات عبر الهاتف المحمول	المنتجات او الخدمات عبر الانترنت	المنتجات او الخدمات عبر الوكالات المصرفية	سرعة الوصول الى الخدمات الالكترونية
2017	16.05%	4.68	0.006	0.07	0.16	18.89
2018	23.35%	5.40	0.01	0.09	0.17	28.94
2019	27.24%	3.45	0.01	0.18	0.13	53.66
2020	31.77%	1.91	0.03	0.36	0.20	119.34
2021	35.27%	2.22	0.02	0.49	0.31	91.73
2022	38.64%	1.84	0.03	0.90	0.34	121.22
2023	42.01%	1.48	0.08	0.59	0.37	191.52
2024	46.69%	1.48	0.09	0.70	0.37	133.76

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي

تحليل مؤشر المتغير الوسيط

تمثل المتغيرات الوسيطة في هذه الدراسة حلقة الوصل التي تنتقل من خلالها آثار مؤشرات الابتكار المالي إلى الكفاءة المصرفية، إذ تسهم في تفسير طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وتتمثل هذه المتغيرات في مؤشر نسبة السيولة، والتي تُعد من المؤشرات الأساسية التي تؤثر في الأداء المصرفي وتحدد قدرة المصارف على توظيف الابتكار المالي بكفاءة. وتمثل نسبة السيولة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل ومواجهة متطلبات السحب والتمويل، وهو ما يؤثر بصورة مباشرة في قدرة المصرف على الاستمرار في تبني الابتكارات المالية دون التعرض لمخاطر السيولة. وقد تم تحليل مؤشر المتغير الوسيط بالاعتماد على المعادلات والنماذج الكمية؛ وذلك بهدف قياس مدى إسهام هذه المتغيرات في تعزيز أو تقييد أثر الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية، وبيان دورها في تفسير التباين في الأداء المالي بين المصارف عينة الدراسة خلال المدة (2017–2024).

يُعدُّ مؤشر نسبة السيولة من المؤشرات المالية الأساسية التي تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وطويلة الأجل، إذ يقيس حجم الأصول السائلة التي يحتفظ بها المصرف، والتي تشمل النقد المتوفر لديه، والأرصدة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى، إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى، ويؤدي هذا المؤشر دورًا مُهمًا في تحقيق التوازن بين متطلبات الأمان المالي والربحية، إذ إن الإدارة الكفؤة للسيولة تُعدّ عاملاً حاسماً في استدامة الأداء المصرفي.

بالاستناد إلى نتائج التحليل الواردة في جدول (3) يُلاحظ أن الاتجاه العام لمتوسط نسبة السيولة خلال فترة الدراسة الممتدة من (2017-2024) قد أظهر انخفاضًا تدريجيًا، وعلى الرغم من هذا الانخفاض، فإن مستويات السيولة المسجلة لم تؤثر سلبًا في قدرة المصارف عينة الدراسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف الأخرى، سواء على المدى القصير أو الطويل، مما يدل على وجود إدارة فعّالة للسيولة وقدرة على تحقيق التوازن بين متطلبات السيولة والربحية.

ومن الجدير بالذكر أن الاحتفاظ بنسب مرتفعة جدًا من السيولة لا يُعدُّ مؤشرًا إيجابيًا بالضرورة، إذ قد يؤدي تجميد الموارد المالية وعدم توظيفها في استثمارات أو أنشطة مدرّة للدخل إلى انخفاض العوائد المصرفية وتراجع مستويات الربحية، وعليه فإن الانخفاض النسبي في نسبة السيولة خلال فترة الدراسة يمكن تفسيره بوصفه مؤشرًا على حسن استغلال المصارف لسيولتها وتوجهها نحو مجالات استثمارية وتمويلية ذات عائد مناسب، ولاسيما من خلال عمليات الإقراض بأسعار فائدة مدروسة تحقق عوائد مجزية للمصرف والمساهمين.

وبصورة عامة، تُظهر نتائج التحليل أن المصارف عينة الدراسة قد نجحت في إدارة سيولتها بكفاءة، من خلال تقليل الأرصدة السائلة غير المستثمرة، وتعظيم توظيف الموارد المالية المتاحة، مما يسهم في تعزيز الكفاءة المصرفية وتحسين الأداء المالي. كما يؤكد ذلك الدور الوسيط لمؤشر نسبة السيولة في انتقال أثر الابتكار المالي إلى الكفاءة المصرفية، إذ إن توظيف الابتكارات المالية يسهم في تحسين إدارة السيولة وتقليل الحاجة إلى الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من الأصول السائلة غير المنتجة.

جدول رقم (4)

نسبة السيولة لعينة الدراسة للفترة (2017-2024)

السنة	متوسط نسبة السيولة
2017	171%
2018	164%
2019	147%
2020	170%
2021	166%
2022	137%
2023	153%
2024	136%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومخرجات الإكسل.

اختبار استقرارية بيانات الدراسة

يُعدُّ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من المتطلبات المنهجية الأساسية في الدراسات القياسية، لاسيما عند التعامل مع بيانات البانل، إذ أن استخدام بيانات غير مستقرة قد يؤدي إلى نتائج إحصائية مضللة تُعرف بمشكلة الانحدار الزائف، وانطلاقاً من ذلك، تم في هذه الدراسة إجراء اختبارات جذر الوحدة للتحقق من استقرارية متغيرات الدراسة قبل الشروع في اختبار الفرضيات، وقد تم الاعتماد على مجموعة من اختبارات الاستقرارية الملائمة لبيانات البانل، والمتمثلة باختبار Levin, Lin & Chu (LLC) واختبار PP-Fisher واختبار PP-Choi، لما تتمتع به هذه الاختبارات من كفاءة في التعامل مع البُعدين الزمني والمقطعي في آنٍ واحد، وشملت اختبارات الاستقرارية جميع متغيرات الدراسة، بما في ذلك المتغيرات المستقلة المتمثلة بمؤشرات الإنفاق على الابتكار المالي، والمتغيرات التابعة المتمثلة بمؤشرات الأداء المصرفي، فضلاً عن المتغيرات الوسيطة المتمثلة بنسبة السيولة.

جدول رقم (5)

اختبار LLC و PP- Fisher لاستقراريه بيانات الدراسة

المتغير	الاختبار	عند المستوى		الفرق الأول	
نسبة الانفاق على الابتكارات	LLC	-5.100	0.000		
	pp-Fisher	107.719	0.000		
	pp-Choi	-4.484	0.000		
عدد العمليات الرقمية	LLC	-10.800	0.000		
	pp-Fisher	136.887	0.000		
	pp-Choi	-7.454	0.000		
عدد المنتجات المبتكرة	LLC	-7.132	0.000		
	pp-Fisher	120.406	0.000		
	pp-Choi	-6.100	0.000		
ROA	LLC	-9.382	0.000		
	pp-Fisher	50.962	0.050	115.453	0.000
	pp-Choi	1.120	0.869	-5.358	0.000
ROE	LLC	-6.037	0.000		
	pp-Fisher	49.516	0.066	120.402	0.000
	pp-Choi	0.621	0.733	-5.912	0.000

المتغير	الاختبار	عند المستوى		الفرق الأول	
ROD	LLC	-22.577	0.000		
	pp-Fisher	50.021	0.060	101.252	0.000
	pp-Choi	2.150	0.984	-3.702	0.000
نسبة السيولة	LLC	-15.024	0.000		
	pp-Fisher	52.686	0.036		
	pp-Choi	-0.423	0.336		

وتُظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة الموضحة في جدول (5) أن متغيرات الدراسة لم تكن على درجة واحدة من الاستقرارية، إذ أظهرت بعض المتغيرات استقراريتها عند المستوى I(0)، في حين أصبحت متغيرات أخرى مستقرة بعد أخذ الفرق الأول I(1)، وذلك عند مستويات معنوية إحصائية مقبولة، ويُعدُّ هذا التباين في رتب التكامل أمرًا شائعًا في الدراسات المالية والمصرفية، نتيجة لطبيعة البيانات التي تتسم بالديناميكية والتغير المستمر عبر الزمن.

بناءً على ما تقدم فإن نتائج اختبار الاستقرارية تؤكد عدم تكامل أي من متغيرات الدراسة من الدرجة الثانية I(2)، الأمر الذي يتيح منهجيًا استخدام نماذج قياسية متقدمة تسمح بدمج متغيرات ذات رتب تكامل مختلفة، وبذلك تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للبيانات المقطعية (Panel ARDL) كأداة رئيسة لاختبار الفرضيات وتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وانطلاقاً من نتائج اختبار استقرارية البيانات، سيتم الانتقال إلى اختبار الفرضيات البحثية باستخدام الأساليب القياسية المناسبة، بما ينسجم مع أهداف الدراسة وطبيعة بياناتها.

اختبار الفرضيات إحصائيًا

تم اختبار فرضيات الدراسة إحصائيًا بالاعتماد على نماذج قياسية متقدمة تتلاءم مع طبيعة متغيرات الدراسة وهيكل العلاقات المفترضة بينها، إذ تم توظيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء لقياس تأثير متغيرات الابتكار المالي في مؤشرات الكفاءة المصرفية في ظل وجود متغيرات وسيطة. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الابتكار المالي ومؤشرات الكفاءة المصرفية، مما يشير إلى أن الابتكار المالي يؤدي دورًا فاعلاً في تحسين الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها، تم قبول الفرضية الإحصائية العامة التي تنص على وجود أثر معنوي للابتكار المالي في الكفاءة المصرفية، إذ أثبتت النماذج الإحصائية أن تبني الابتكارات المالية يسهم في تعزيز كفاءة توظيف الموارد، وتحسين مؤشرات الربحية، والارتقاء بمستوى الأداء المصرفي بصورة عامة. كما تؤكد هذه النتائج الاتساق بين التحليل المالي والتحليل الإحصائي، وتدعم الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة، مما يعزز من موثوقية الاستنتاجات التي وصلت إليها.

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء (Panel ARDL)

تهدف هذه الفقرة إلى اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء للبيانات المقطعية (Panel ARDL)، وذلك لقياس أثر مؤشرات الابتكار المالي في مؤشرات الكفاءة المصرفية، ومن ثم قبول أو رفض الفرضيات الإحصائية الفرعية التي تم صياغتها في المنهجية العلمية للدراسة.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى (H_1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الابتكار المالي على العائد على الموجودات (ROA).

تفترض هذه الفرضية وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بمؤشرات الابتكار المالي (نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية، عدد المعاملات الرقمية، وعدد المنتجات المبتكرة)، والمتغير التابع المتمثل بالعائد على الموجودات (ROA) وقد تم اختبار هذه العلاقة باستخدام نموذج Panel ARDL وبالاعتماد على طريقة المتوسطات المُجمعة (Pooled Mean Group-PMG)، لما تتميز به هذه الطريقة من قدرة على التمييز بين العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل مع السماح باختلاف ديناميكيات الأجل القصير بين الوحدات المقطعية.

نتائج العلاقة طويلة الأجل (Long-run Coefficients) أظهرت نتائج التقدير الإحصائي للنموذج، كما هو موضح في جدول (3)، وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الابتكار المالي والعائد على الموجودات، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (p-value = 0.000 < 0.01)، مما يدل على معنوية النموذج في الأجل الطويل. فقد تبين أن نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية لها أثر إيجابي ومعنوي على العائد على الموجودات في الأجل الطويل، إذ تشير قيمة مُعامل الانحدار إلى أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية تؤدي إلى زيادة العائد على الموجودات بمقدار (0.026) وحدة في المتوسط، وهو ما يعكس الدور الفاعل للاستثمار في الابتكار المالي في تحسين كفاءة توظيف الموجودات وتعزيز ربحية المصارف.

كما أظهرت النتائج أن عدد المعاملات الرقمية يؤثر تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا في العائد على الموجودات، حيث بلغ مُعامل التأثير (0.073)، وبقيمة احتمالية (p-value = 0.000 < 0.01)، مما يشير إلى أن التوسع في استخدام القنوات الرقمية يسهم في تحسين كفاءة العمليات المصرفية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة قدرة المصارف على تحقيق الأرباح من موجوداتها. أما عدد المنتجات المبتكرة، فقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي له على العائد على الموجودات، إذ بلغ مُعامل التأثير (0.039)، وبقيمة احتمالية (p-value = 0.009 < 0.01)، مما يدل على أن تنويع المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة يعزز قدرة المصارف على توسيع مصادر الدخل وتحسين كفاءة استغلال الموجودات في الأجل الطويل.

نتائج العلاقة قصيرة الأجل ومُعامل تصحيح الخطأ (Short-run Dynamics & Error Correction Term) يتناول الجزء الثاني من نتائج النموذج تحليل العلاقة قصيرة الأجل من خلال مُعامل تصحيح الخطأ (COINTEQ)، الذي يقيس سرعة عودة النظام إلى حالة التوازن طويل الأجل بعد حدوث أي صدمة في الأجل القصير. وقد بلغت قيمة هذا المعامل (-0.290)، وهي قيمة سالبة كما هو متوقع نظريًا، مما يشير إلى وجود آلية تصحيح ذاتي في النموذج.

كما أظهرت القيمة الاحتمالية لمُعامل تصحيح الخطأ معنوية إحصائية، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration) بين المتغير التابع (العائد على الموجودات) والمتغيرات المستقلة (مؤشرات الابتكار المالي). ويعني ذلك أن النموذج يصحح نحو (29.06%) من اختلال التوازن الذي حدث في الفترة السابقة، ويعود تدريجيًا إلى المسار التوازني طويل الأجل خلال فترة زمنية مقدارها سنة واحدة. ويعتبر الاستنتاج الإحصائي استنادًا إلى النتائج الإحصائية المستخلصة من نموذج Panel ARDL، يتبين وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات الابتكار المالي على العائد على الموجودات في الأجلين القصير والطويل، مما يدعم الفرضية الفرعية الأولى.

وعليه، يتم **قبول الفرضية (H_1)** ووفقاً للنتائج الإحصائية الموضحة بجدول (6) يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى، التي تنص على **(يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الابتكار المالي على ROA)**.

جدول رقم (6)

نتائج تحليل العلاقة بين متغيرات الابتكار المالي ومتغير العائد على الموجودات

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
			Long-run (Pooled) Coefficients	
0.000	3.615602	0.00721	0.02607	X1
0.000	3.136529	5.39E-06	0.07326	X2
0.009	2.3502	7.46E-05	0.0392	X3
0.0426	-2.04899	0.002462	-0.00505	C
			Short-run (Mean-Group) Coefficients	
0.0429	-2.04588	0.142023	-0.29056	COINTEQ
			418.089	Log-Likelihood:

اختبار الفرضية الفرعية الثانية (H_2) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء (Panel ARDL)

H_2: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الابتكار المالي على ROE.

تفترض هذه الفرضية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الابتكار المالي المتمثلة في نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية، وعدد المعاملات الرقمية، وعدد المنتجات المبتكرة بوصفها متغيرات مستقلة، والمتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية (ROE). ولغرض اختبار هذه العلاقة في الأجلين القصير والطويل، تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء للبيانات المقطعية (Panel ARDL) باستخدام طريقة المتوسطات المُجمعة (Pooled Mean Group-PMG)، لما توفره هذه الطريقة من قدرة على تقدير العلاقات طويلة الأجل مع السماح باختلاف ديناميكيات الأجل القصير بين المصارف. **ونتائج العلاقة طويلة الأجل (Long-run Coefficients)** تشير نتائج التقدير الإحصائي، كما هو موضح في جدول (4)، إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الابتكار المالي والعائد على حقوق الملكية، إذ بلغت القيمة الاحتمالية (p-value = 0.000 < 0.01)، مما يدل على معنوية النموذج في الأجل الطويل. وقد أظهرت النتائج أن نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية تؤثر تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا في العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ مُعامل التأثير (0.107)، مما يعني أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية تؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.107) وحدة في المتوسط على المدى الطويل. ويعكس ذلك أهمية الاستثمار في الابتكار المالي في تعظيم عوائد المساهمين وتحسين كفاءة توظيف رأس المال. كما بينت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لعدد المعاملات الرقمية على العائد على حقوق الملكية، إذ بلغ مُعامل التأثير (0.003)، وبقيمة احتمالية (p-value = 0.005 < 0.01)، مما يشير إلى أن التوسع في المعاملات الرقمية يسهم في تحسين الأداء المالي من خلال رفع كفاءة العمليات المصرفية وتقليل التكاليف التشغيلية، وهو ما ينعكس إيجابًا على عوائد حقوق الملكية. أما عدد المنتجات المبتكرة، فقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي له على العائد على حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الاحتمالية (p-value = 0.000 < 0.01) إلى معنوية هذا المتغير إحصائيًا، في حين بلغ مُعامل التأثير (0.046)، مما يعني أن كل زيادة بوحدة واحدة في عدد المنتجات المبتكرة تؤدي إلى زيادة العائد

على حقوق الملكية بمقدار (0.046) وحدة في المتوسط على المدى الطويل. ويؤكد ذلك دور تنويع المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة في تعزيز ربحية المصارف وتعظيم عوائد المساهمين.

نتائج العلاقة قصيرة الأجل ومُعامل تصحيح الخطأ (Error Correction Term) يتناول الجزء الثاني من نتائج النموذج تحليل العلاقة قصيرة الأجل من خلال مُعامل تصحيح الخطأ (COINTEQ)، الذي يقيس سرعة عودة النظام إلى التوازن طويل الأجل بعد حدوث أي صدمة في الأجل القصير. وقد بلغت قيمة هذا المعامل (0.270-)، وهي قيمة سالبة كما تقتضيه الشروط النظرية لصحة نموذج تصحيح الخطأ. كما أظهرت القيمة الاحتمالية لمعامل تصحيح الخطأ معنوية إحصائية، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration) بين المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) والمتغيرات المستقلة (مؤشرات الابتكار المالي). وتشير قيمة المعامل إلى أن النموذج يصحح نحو27.03% من اختلال التوازن الذي حدث في الفترة السابقة، ويعود تدريجيًا إلى المسار التوازني طويل الأجل خلال فترة زمنية مقدارها سنة واحدة. وكان الاستنتاج الإحصائي استنادًا إلى النتائج الإحصائية المستخلصة من نموذج Panel ARDL (PMG) والمبيّنة في جدول (7)، يتبين وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات الابتكار المالي على العائد على حقوق الملكية في الأجلين القصير والطويل. وعليه، يتم **قبول الفرضية الفرعية الثانية (H_2)** ووفقاً للنتائج الإحصائية الموضحة في جدول (7) يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على **(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الابتكار المالي على ROE).**

جدول رقم (7)

نتائج تحليل العلاقة بين متغيرات الابتكار المالي ومتغير العائد على حقوق الملكية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
			Long-run (Pooled) Coefficients	
0.000	6.035996	0.017844	0.107705	X1
0.005	2.81823	1.23E-05	0.00328	X2
0.0066	2.18029	3.93E-04	0.046	X3
0.0042	-2.9269	0.006909	0.02022	C
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
0.000	-3.91468	0.295612	-0.27039	COINT5EQ
		272.6032		Log-Likelihood:

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (H_3) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء (Panel ARDL)

H_3: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الابتكار المالي على ROD.

تفترض هذه الفرضية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الابتكار المالي المتمثلة في نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية، وعدد المعاملات الرقمية، وعدد المنتجات المبتكرة بوصفها متغيرات مستقلة، والمتغير التابع المتمثل في العائد على الودائع (ROD). ولغرض اختبار هذه العلاقة في الأجلين القصير والطويل، تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء للبيانات المقطعية (Panel ARDL) باستخدام طريقة المتوسطات المُجمعة (Pooled Mean Group-PMG)، لما تتمتع به هذه الطريقة من قدرة على تقدير العلاقات طويلة الأجل مع السماح باختلاف ديناميكيات الأجل القصير بين المصارف. وكانت **نتائج العلاقة طويلة الأجل (Long-run Coefficients)** وتشير

نتائج التقدير الإحصائي، كما هو موضح في جدول النتائج، إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الابتكار المالي والعائد على الودائع، إذ بلغت القيمة الاحتمالية (p-value = 0.000 < 0.01)، مما يدل على معنوية النموذج في الأجل الطويل. وقد أظهرت النتائج أن نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية تؤثر تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا في العائد على الودائع، حيث بلغ مُعامل التأثير (0.172)، مما يعني أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية تؤدي إلى زيادة العائد على الودائع بمقدار (0.172) وحدة في المتوسط على المدى الطويل. ويعكس ذلك دور الاستثمار في الابتكار المالي في تحسين قدرة المصارف على توظيف ودائعها بكفاءة أعلى وتحقيق عوائد أفضل كما بينت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لعدد المعاملات الرقمية على العائد على الودائع، إذ بلغ مُعامل التأثير (0.167)، وبقيمة احتمالية (p-value = 0.000 < 0.01)، مما يشير إلى أن التوسع في المعاملات الرقمية يسهم في تحسين كفاءة إدارة الودائع، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتعظيم العوائد المتحققة منها.

أما عدد المنتجات المبتكرة، فقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي له على العائد على الودائع، حيث بلغ مُعامل التأثير (0.073)، وبقيمة احتمالية (p-value = 0.000 < 0.01)، مما يعني أن تنويع المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة يسهم في تحسين استغلال الودائع وزيادة العوائد المتحققة منها في الأجل الطويل. **نتائج العلاقة قصيرة الأجل ومُعامل تصحيح الخطأ (Error Correction Term)** يتناول الجزء الثاني من نتائج النموذج تحليل العلاقة قصيرة الأجل من خلال مُعامل تصحيح الخطأ (COINTEQ)، الذي يقيس سرعة عودة النظام إلى التوازن طويل الأجل بعد حدوث أي صدمة في الأجل القصير. وقد بلغت قيمة هذا المعامل (0.383-)، وهي قيمة سالبة كما تقتضيه الشروط النظرية لصحة نموذج تصحيح الخطأ. كما أظهرت القيمة الاحتمالية لمعامل تصحيح الخطأ معنوية إحصائية، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration) بين المتغير التابع (العائد على الودائع) والمتغيرات المستقلة (مؤشرات الابتكار المالي). وتشير قيمة هذا المعامل إلى أن النموذج يصحح نحو 38.30% من اختلال التوازن الذي حدث في الفترة السابقة، ويعود تدريجيًا إلى المسار التوازني طويل الأجل خلال فترة زمنية مقدارها سنة واحدة. أما الاستنتاج الإحصائي واستنادًا للنتائج الإحصائية المستخلصة من نموذج Panel ARDL (PMG)، يتبين وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات الابتكار المالي على العائد على الودائع في الأجلين القصير والطويل. وعليه، يتم **قبول الفرضية الفرعية الثالثة (H_3)** ووفقاً للنتائج الإحصائية بجدول (8) يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على **(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الابتكار المالي على ROD).**

جدول رقم (8)

نتائج تحليل العلاقة بين متغيرات الابتكار المالي ومتغير العائد على الودائع

.Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
			Long-run (Pooled) Coefficients	
0.000	5.224124	3.28E-02	0.172	X1
0.000	3.673962	2.47E-05	0.167	X2
0.000	3.20453	0.000361	0.073	X3
0.0003	-3.74314	0.011388	-0.04263	C
			Short-run (Mean-Group) Coefficients	
0.0201	-2.35443	0.162964	-0.38369	COINTEQ
			259.5379	Log-Likelihood:

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (H_4) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء (Panel ARDL)

H_4: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الابتكار المالي على نسبة السيولة.

تفترض هذه الفرضية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الابتكار المالي، والمتمثلة في نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية، وعدد المعاملات الرقمية، وعدد المنتجات المبتكرة بوصفها متغيرات مستقلة، والمتغير الوسيط المتمثل في نسبة السيولة. ولغرض اختبار هذه العلاقة في الأجلين القصير والطويل، تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء للبيانات المقطعية (Panel ARDL) باستخدام طريقة المتوسطات المُجمعة (Pooled Mean Group-PMG)، لما تتمتع به هذه الطريقة من قدرة على تقدير العلاقات طويلة الأجل مع السماح بتباين ديناميكيات الأجل القصير بين المصارف. **ونتائج العلاقة طويلة الأجل (Long-run Coefficients)**، وتشير نتائج التقدير الإحصائي، كما هو موضح في جدول النتائج، إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الابتكار المالي ونسبة السيولة، إذ بلغت القيمة الاحتمالية (p-value = 0.000 < 0.01)، مما يدل على معنوية النموذج في الأجل الطويل. وقد أظهرت النتائج أن نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية لها أثر إيجابي ومعنوي في نسبة السيولة، حيث بلغ مُعامل التأثير (0.398)، مما يعني أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة الإنفاق على الابتكارات المالية تؤدي إلى زيادة نسبة السيولة بمقدار (0.398) وحدة في المتوسط على المدى الطويل. ويعكس ذلك دور الابتكار المالي في تحسين قدرة المصارف على جذب الودائع السائلة وتعزيز كفاءة إدارة السيولة. كما بينت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لعدد المعاملات الرقمية على نسبة السيولة، إذ بلغ مُعامل التأثير (0.009)، وبقيمة احتمالية (p-value = 0.000 < 0.01)، مما يشير إلى أن التوسع في القنوات الرقمية يسهم في تسريع تدفقات النقد وتحسين كفاءة إدارة الأصول السائلة.

أما عدد المنتجات المبتكرة، فقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي له على نسبة السيولة، حيث بلغ مُعامل التأثير (0.016)، وبقيمة احتمالية (p-value = 0.000 < 0.01)، مما يعني أن تنويع المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة يسهم في تعزيز مرونة السيولة وتحسين هيكل الأصول السائلة في الأجل الطويل. **ونتائج العلاقة قصيرة الأجل ومُعامل تصحيح الخطأ (Error Correction Term)** يتناول الجزء الثاني من نتائج النموذج تحليل العلاقة قصيرة الأجل من خلال مُعامل تصحيح الخطأ (COINTEQ)، الذي يقيس سرعة عودة النظام إلى حالة التوازن طويل الأجل بعد حدوث أي صدمة في الأجل القصير. وقد بلغت قيمة هذا المعامل (0.442-)، وهي قيمة سالبة كما تقتضيه الشروط النظرية لصحة نموذج تصحيح الخطأ. كما أظهرت القيمة الاحتمالية لمعامل تصحيح الخطأ معنوية إحصائية، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration) بين المتغير الوسيط (نسبة السيولة) والمتغيرات المستقلة (مؤشرات الابتكار المالي). وتشير قيمة هذا المعامل إلى أن النموذج يصحح نحو 44.20 % من اختلال التوازن الذي حدث في الفترة السابقة، ويعود تدريجيًا إلى المسار التوازني طويل الأجل خلال فترة زمنية مقدارها سنة واحدة، وهو ما يعكس سرعة عالية نسبيًا في استجابة السيولة للتغيرات في مؤشرات الابتكار المالي. والاستنتاج الإحصائي استنادًا إلى النتائج الإحصائية المستخلصة من نموذج Panel ARDL (PMG)، يتبين وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات الابتكار المالي على نسبة السيولة في الأجلين القصير والطويل. وعليه، يتم **قبول الفرضية الفرعية الرابعة (H_4)** ووفقاً للنتائج الإحصائية بجدول (9) يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على **(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الابتكار المالي على نسبة السيولة).**

أما نسبة السيولة، فقد أظهرت نتائج التحليل أن إدارتها بكفاءة شكلت عاملاً حاسماً في تنظيم العلاقة بين الابتكار المالي والكفاءة المصرفية، فقد مكّنت الابتكارات المالية المصارف من تحسين إدارة السيولة عن طريق تسريع دوران الأموال، وتقليل الحاجة إلى الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من الأصول السائلة غير المنتجة، وتوجيه السيولة نحو الأنشطة الاستثمارية والائتمانية المدرة للدخل، وأسهم هذا التوجه في تحقيق توازن ديناميكي بين متطلبات الأمان المالي والربحية، مما انعكس إيجابًا على مؤشرات الكفاءة المصرفية دون الإخلال بالقدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة وطويلة الأجل، وبذلك أدت نسبة السيولة دورًا وسيطًا تنظيمياً ساعد على تعظيم الاستفادة من الابتكار المالي في تحسين الأداء المصرفي.

جدول رقم (9)

نتائج تحليل العلاقة بين متغيرات الابتكار المالي ومتغير نسبة السيولة

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
			Long-run (Pooled) Coefficients	
0.000	4670908	2.38E-01	0.398	X1
0.000	4.4915	2.15E-04	0.0097	X2
0.000	4.67751	0.003512	0.01643	X3
0.000	20.21261	0.062285	1.26E+00	C
			Short-run (Mean-Group) Coefficients	
0.0108	-2.58863	0.171023	-0.44272	COINTEQ

التحليل القطاعي للمصارف العر اقية الخاصة

تم الاعتماد على تحليل مجموعة من المصارف العراقية التجارية الخاصة للفترة من (2017-2024) وقد تم اختيار المصارف التجارية على وجه الخصوص كونها تمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي، فضلاً عن توفر بياناتها المالية وسهولة الوصول إليها، وتهدف الدراسة إلى معرفة دور الابتكار المالي في تحسين كفاءة مصارف العينة وتحديد مدى تبنيها للابتكارات، والتعرف على أكثر الأدوات المبتكرة المستخدمة في القطاع العراقي والتي أسهمت في رفع كفاءتها ومن خلال هذه الدراسة تم اختيار عامل وسيط أسهم في إيصال وتعزيز أثر الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية فضلاً عن أن المصارف التي تتمتع بسيولة مرتفعة وإدارة جيدة كانت نسب انفاقها مرتفعة ومن ملاحظة البيانات المالية تبين ان سيولة مصرف اشور للعام 2024 هي الأعلى من بين مصارف العينة والتي بلغت حوالي 223% بينما كانت تتمتع بنسب انفاق وربحية عالية، وبالتالي كفاءة مصرفية مرتفعة يليه كل من مصرف الموصل والاستثمار واربيل والاقليم والمنصور والتي تبلغ سيولتهم على التوالي 201 16,% 1% , 151 130,% 131,% % حيث توضح هذه النسب مدى استغلال المصارف وإداراتها الجيدة للسيولة في الاستثمار وتطوير البنى التحتية التكنلوجية وزيادة الربحية.

بينت نتائج التحليل أن نسبة سيولة مصرف سومر التجاري بلغت حوالي 512 % ونسب انفاقها على الابتكارات لا تتجاوز 35 % وهيكل ودائعها يعتمد على ودائع جارية وودائع توفير وثابتة، ولكن عند ملاحظة مؤشرات الربحية نجدها منخفضة ولا تتماشى مع مدى انفاقها وسيولتها ويرجع ذلك إلى أن امتلاك المصرف لنسب سيولة وإنفاق مرتفعة ليس بالضرورة دلالة على ربحية المصرف حيث في بعض الأحيان يشكل الاستثمار في الابتكارات تكاليف مرتفعة أو أن هناك سوء إدارة للاستثمارات والسيولة.

بناءً على ذلك تبين أن المصارف التي رفعت نسبة الإنفاق على التكنولوجيا بنسبة تفوق 10 % من إجمالي المصروفات التشغيلية، حققت معدلات أعلى من الكفاءة المالية مقارنة بباقي المصارف، إذ يؤكد العلاقة الإيجابية بين التحول الرقمي والقدرة التنافسية.

دور البنك المركزي العراقي

أولًا - الدور التنظيمي والتشريعي

يضطلع البنك المركزي العراقي بدور أساسي في تنظيم النشاط المصرفي من خلال:

- إصدار التعليمات واللوائح المنظمة لعمل المصارف.
- فرض متطلبات رأس المال والسيولة.
- مراقبة الالتزام بالمعايير الدولية مثل بازل وإرشادات إدارة المخاطر.

وهذا ينعكس مباشرة على مستوى الكفاءة المصرفية، إذ تُجبر المصارف على تحسين استخدام مواردها والالتزام بضوابط تشغيلية أكثر كفاءة

ثانيًا - دعم الابتكار المالي والتحول الرقمي

أسهم البنك المركزي العراقي في تهيئة البيئة الداعمة للابتكار المالي عبر:

- تشجيع الدفع الإلكتروني ونظم التسوية الحديثة.
- إصدار تعليمات خاصة بالمحافظ الإلكترونية والخدمات المصرفية الرقمية.
- دعم الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد.

وتُظهر نتائج البحث أن المصارف التي تفاعلت مع هذه التوجهات التنظيمية حققت تحسنًا أعلى في مؤشرات الأداء مثل ROA وROE وROD.

ثالثًا - الاستقرار النقدي والمالي

وذلك من خلال:

- إدارة السياسة النقدية.
- الحفاظ على استقرار سعر الصرف.
- تنظيم السيولة في الجهاز المصرفي.

يسهم البنك المركزي في تقليل المخاطر النظامية، ما يوفر بيئة أكثر أمانًا تسمح للمصارف بالتركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية والابتكار.

رابعًا - دور البنك المركزي في تفسير نتائج البحث

يمكن ربط نتائج الدراسة بدور البنك المركزي على النحو الآتي:

- العلاقة الموجبة بين الابتكار المالي والكفاءة المصرفية تعكس فاعلية السياسات التحفيزية والتنظيمية للبنك المركزي.
- التباين بين المصارف يُفسَّر جزئيًا باختلاف مدى التزامها بتعليمات البنك المركزي وقدرتها على التكيف معها.

نتائج الدراسة

1- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الابتكار المالي والكفاءة المصرفية في المصارف العراقية الخاصة، مما يؤكد أن الابتكار المالي يُعد أحد المحددات الرئيسة لتحسين الأداء المصرفي.

2- يسهم الابتكار المالي في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، فضلاً عن تقليل الكلف التشغيلية من خلال الاعتماد على القنوات الرقمية والأنظمة المصرفية المتطورة.

3- تعود الفروق في مستويات الكفاءة المصرفية بين المصارف إلى اختلاف درجة الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية وحجم العمليات المصرفية، مما يعكس تباين القدرات المؤسسية والاستراتيجيات التكنولوجية المعتمدة.

4- أثبتت الدراسة صحة جميع الفرضيات الإحصائية من خلال استخدام نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء، الأمر الذي يعزز موثوقية النتائج والاستنتاجات التي وصلت إليها.

5- أظهر التحليل المالي باستخدام مؤشرات الكفاءة المصرفية (ROA، ROE، ROD) أن الاتجاه العام لمتوسط هذه المؤشرات كان تصاعديًا خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، ويُعزى ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية وازدياد الاستقرار النسبي في القطاع المصرفي.

6- بينت النتائج أن متوسط مؤشر الإنفاق على الابتكارات المالية لعينة الدراسة شهد ارتفاعًا مستمرًا خلال المدة (2017-2024)، على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية، مما يدل على سعي المصارف العراقية إلى مواكبة التطورات التكنولوجية والمنافسة المصرفية العالمية.

7- لوحظ تزايد توجه العملاء نحو استخدام الادوات المصرفية الرقمية، ولاسيما الإنترنت والهاتف المحمول، مقابل تراجع الاعتماد على أجهزة الصراف الآلي، وهو ما يعكس تغير أنماط السلوك المصرفي وارتفاع مستوى الوعي الرقمي.

8- على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها بعض مصارف العينة، إلا أن عددًا منها لا يزال بحاجة إلى تطوير أنظمته المصرفية وتحسين كفاءة إدارته التقنية لمواكبة التحول الرقمي المتسارع.

9- أظهرت النتائج أن الابتكار المالي يؤثر في الكفاءة المصرفية بطرق متعددة، سواء بصورة مباشرة من خلال نسب الإنفاق على الابتكارات وعدد المنتجات المبتكرة والمعاملات الرقمية، أو بصورة غير مباشرة عبر المتغيرات الوسيطة المتمثلة في حجم المصرف والسيولة وهيكل الودائع.

10- أظهرت نتائج التحليل المالي والإحصائي أن الابتكار المالي يمثل عاملاً جوهريًا في تحسين الكفاءة المصرفية، حيث تمكنت المصارف التي تبنت استراتيجيات رقمية متقدمة من تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة التشغيلية والاستقرار المالي.

11- أكدت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات الابتكار المالي على مؤشرات الكفاءة المصرفية في المدى الطويل، مع وجود علاقة تكامل مشترك في المدى القصير، وهو ما يعكس استدامة تأثير الابتكار المالي على الأداء المصرفي.

التوصيات

1- زيادة الإنفاق على التكنولوجيا المصرفية بشكل مخطط واستراتيجي، مما يعزز التحول الرقمي المستدام ويضمن تحقيق قيمة مضافة حقيقية تنعكس على الأداء والربحية.

2- تطوير نظم إدارة المخاطر مما يتلاءم مع مستوى الابتكار المالي وتنوع المنتجات والخدمات الرقمية، ولاسيما المخاطر التشغيلية والتكنولوجية ومخاطر الأمن السيبراني.

3- تشجيع المصارف الصغيرة والمتوسطة على الاندماج أو التعاون التقني فيما بينها، بهدف تحقيق وفورات الحجم ورفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز قدرتها التنافسية.

4- تعزيز الشفافية والإفصاح عن مؤشرات الابتكار المالي ضمن التقارير السنوية للمصارف العراقية، مما يسهم في تحسين ثقة المستثمر وأصحاب المصالح ودعم كفاءة الأسواق المالية.

5- الالتزام بنشر البيانات المالية السنوية في مواعيدها المحددة وفقاً للمعايير المحاسبية والرقابية المعتمدة، لما لذلك من دور في تعزيز المصداقية والانضباط المؤسسي.

6- نشر الوعي المصرفي بالخدمات الإلكترونية والرقمية، واستهداف مختلف فئات المجتمع، مما يسهم في تسريع وتيرة التحول الرقمي وتقليل الاعتماد على القنوات التقليدية.

7- تعزيز المصداقية والدقة في البيانات المالية الختامية المنشورة، والحرص على خلوها من الأخطاء أو التلاعب، مما يعكس الصورة الحقيقية للأداء المالي للمصارف.

8- الاهتمام بمجال الأمن السيبراني من خلال تبني أنظمة حماية متقدمة وتحديثها بصورة مستمرة، بهدف حماية الأنظمة المصرفية وتقليل مخاطر الاختراق والهجمات الإلكترونية.

9- تكثيف برامج التدريب والتأهيل المستمر للموظفين على الأنظمة المصرفية الإلكترونية الحديثة، مما يضمن الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

10- استقطاب ودعم الكفاءات المصرفية والتكنولوجية وتوفير البيئة المناسبة لتنمية مهاراتهم، مما يسهم في النهوض بواقع المصارف العراقية وتعزيز قدرتها الابتكارية.

11- اعتماد أنظمة وخدمات مصرفية حديثة والعمل على تحديث وتجديد الخدمات المعتمدة حاليًا، مما يتوافق مع التطورات التكنولوجية واحتياجات العملاء المتغيرة.

12- توجيه الإنفاق الاستثماري بالاتجاه الصحيح، والتركيز على المشاريع التكنولوجية ذات الأثر الملموس في زيادة الربحية وتحسين الأداء والكفاءة المصرفية.

13- توصي الدراسة بإجراء بحوث مستقبلية تتناول العلاقة بين الابتكار المالي والاستقرار المالي في ظل التحول الرقمي، مع التركيز على أثر التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتقنيات الـ (Blockchain)، في تحسين الأداء والكفاءة في المصارف العراقية الخاصة والعربية.

حدود الدراسة

تُعد من الدراسات التحليلية والتي تركز على قياس الأثر الذي يتركه الابتكار المالي والذي تم قياسه باستخدام كل من (مؤشر نسبة الانفاق على الابتكارات المالية، مؤشر عدد المعاملات الرقمية، مؤشر عدد المنتجات المبتكرة) على الكفاءة المصرفية والتي تم قياسها باستخدام (مؤشر العائد على الموجودات، مؤشر العائد على حق الملكية، مؤشر العائد على الودائع) وبالأخص عند وجود عامل وسيط تمثل بنسبة السيولة، وذلك من أجل معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات عبر الزمن.

المراجع

اولاً- مراجع باللغة العربية:

- الحسيني، نور هاشم. (2025). «أثر تبني التقنيات المالية الرقمية في دعم الابتكار المالي للمصارف في ظل التحول الرقمي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية في محافظة بابل»، *مجلة جامعة الكوفة*، 149-135.
- ذنون، ضياء نزار و الشكرجي، بشار ذنون. (2022). «أثر الابتكار المالي في العائد على الموجودات المصرفية لعينة من المصارف العربية للمدة» (2011-2020)، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 18 (60)، 369-354.
- محمد، صفاء تايه والحاتمي، احمد راقب. (2024). «دور الابتكار المالي في تطوير الخدمات المصرفية من خلال الدور الوسيط لنظم إدارة المعرفة: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية الخاصة في الفرات الأوسط»، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 20 (2)، 746- 724.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Alber, N., Elmofty, M., Kishk, I., & Sami, R. (2019). Banking efficiency: Concepts, drivers, measures, literature, and conceptual model. *SSRN Electronic Journal*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3310982
- Ali, B. I. (2019). How ACH and real-time payments clearing and settlement works. *The PayTech Book: The Payment Technology Handbook for Investors, Entrepreneurs and FinTech Visionaries*, 23-25. https://doi.org/10.1002/9781119551973
- Arthur, T., & Khraisha, K. (2018). Can we have a general theory of financial innovation processes? A conceptual review. *Financial Innovation*, 4 (1), 4. https://doi.org/10.1186/s40854-018-0088-y
- Atukunda, G., Musiita, B., Atwiine, J., Atwine, A., & Olyanga, A. M. (2024). Financial innovations and profitability of commercial banks in Uganda. *Journal of Economics and Behavioral Studies*, 16 (2), 32-44. https://doi.org/10.22610/jebs.v16i2(J).3835
- Barth, R. J., Lin, C., Lin, P., & Song, F. M. (2020). Regulatory environments, bank risk-taking and efficiency: Evidence from emerging markets. *Journal of Banking & Finance*, 119, 105-153. https://doi.org/10.1016/j.irfa.2013.07.016
- Bhat, M. A., & Darzi, M. A. (2021). Managerial effectiveness and its impact on the efficiency of Indian banks. *Journal of Financial Services Marketing*, 26 (3), 123-138. https://doi.org/10.1108/17410401011006112
- Bulle, M. J. (2020). Market penetration strategies on organizational performance in Telkom Kenya limited, Nairobi city county, Kenya. *European Journal of Business and Strategic Management*, 2 (4), 16-32.

- Chaochotechuang, P., Daneshgar, F., & Sindakis, S. (2015). Innovation strategies of new product development (NPD). *International Journal of Knowledge and Systems Science (IJKSS)*, 2 (2), 657-675. DOI: 10.4018/IJKSS.2015040104
- Choudhary, J., & Chauhan, A. (2022). Financial innovation and development in India. *Journal of Business Research*, 149, 317-334.
- Darzi, M. A., & Bhat, M. A. (2021). Managerial effectiveness and its impact on the efficiency of Indian banks. *Journal of Financial Services Marketing*, 26(3), 123-138. https://doi.org/10.1108/17410401011006112
- Desalegn, G., & Tangl, A. (2022). Forecasting green financial innovation and its implications for financial performance in Ethiopian financial institutions: Evidence from ARIMA and ARDL model. *Account. Rev.*, 4, 95-111. https://doi.org/10.3934/NAR.2022006
- Dietrich, A., & Wanzenried, G. (2011). Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland. *Journal of International Financial Markets, Institutions, and Money*, 21(3), 307–327. https://doi.org/10.1016/j.intfin.2010.11.002
- Dongol, P. (2021). Financial innovation and its impact on financial performance of commercial banks in Nepal. *International Journal of Multidisciplinary Research and Explorer*, 1(7), 49-55.
- Fareed, F., Saeed, S., & Zulfiqar, S. (2023). Does innovation determine the operational and financial performance? Evidence from banking sector of Pakistan. *Pakistan Journal of Social Research*, 5(01), 203-209.
- Frame, W. S., & White, L. J. (2020). Financial innovation and technology in the 21st century. *Journal of Economic Perspectives*, 34(3), 57-80.
- González, L. O., Razia, A., Búa, V. M., & Sestayo, R. L. (2019). Market structure, performance, and efficiency: Evidence from the MENA banking sector. *International Review of Economics & Finance*, 64, 84-101. https://doi.org/10.1016/j.iref.2019.05.013
- Hamzah, D. K. (2022). Use financial ratios as a tool to evaluate performance efficiency. *Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research*, 2(4), 210-228.
- Jelodar, H. R. (2016). Organizational culture and employee performance in banks. *International Journal of Organizational Leadership*, 5 (1), 1-10.
- Kamaldeen, O. (2024). Analyzing the Impact of Fintech on Operational Efficiency in African Islamic Banking. https://www.researchgate.net/publication/379957257_Analyzing_the_Impact_of_Fintech_on_Operational_Efficiency_in_African_Islamic_Banking/citation/download
- Khraisha, T., & Arthur, K. (2018). Can we have a general theory of financial innovation processes? A conceptual review. *Financial Innovation*, 4 (1), 4. https://doi.org/10.1186/s40854-018-0088-y

- Kosmidou, K., & Pasiouras, F. (2007). Factors influencing the profitability of domestic and foreign commercial banks in the European Union. *Research in International Business and Finance*, 21(2), 222–237. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2006.03.007
- Koththagoda, C. K., & Weerasiri, S. A. R. (2017). The impact of automated teller machines (ATMS) service on customer satisfaction: A study based on state banks in Sri Lanka. *SAARJ Journal on Banking & Insurance Research*, 6 (2), 1-11. https://doi.org/10.5958/2319-1422.2017.00005.4
- Kraugusteeliana, K., & Triwahyono, B. (2023). Analyzing the role of technological innovation in improving the operational efficiency of MSMEs. *Journal Minfo Polgan (JMP)*, 12(1), 1417-1426. https://doi.org/10.33395/jmp.v12i1.12791
- Mashali, B., & Nazaritehrani, A. (2020). Development of E-banking channels and market share in developing countries. *Finance Innov*, 6, 12 (2020). https://doi.org/10.1186/s40854-020-0171-z
- Mukherjee, A., Nath, P., & Pal, M. (2003). Resource, service quality, and performance trial: A framework for measuring efficiency of banking services. *Journal of the Operational Research Society*, 54(7), 723-735.
- Muraina, S. A. (2018). Determinants of listed deposit money banks' profitability in Nigeria. *International Journal of Finance and Banking Research*, 4 (3), 40-56. https://doi.org/10.11648/j.ijfbr.20180403.11
- Muslimin, Y., Suryathi, W., Kasiani, Felani, F., & Judijanto, L. (2023). The impact of financial technology innovation on banking service transformation: A case study in the fintech industry. *Global International Journal of Innovative Research*, 1(3), 306-313. https://doi.org/10.59613/global.v1i3.47
- Najar, B. W. (2020). Efficiency and/or effectiveness in managing organizations. *Journal of Education and Culture Studies*, 4(2), 131-138.
- Nazaritehrani, A., & Mashali, B. (2020). Development of E-banking channels and market share in developing countries. *Finance Innov*, 6, 12. https://doi.org/10.1186/s40854-020-0171-z
- Onunka, T., Raji, A., Osafiele, A. N., Daraojimba, C., Egbokhaebho, B., & Okoye, C. (2023). Banking: A comprehensive review of the evolution and impact of innovative banking services on entrepreneurial growth. *Economic Growth and Environment Sustainability*, 2(2), 66-78. http://doi.org/10.26480/egnes.02.2023.66.78
- Opiyo, E. O. (2023). *The Relationship Between Banking Innovations and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya*, Doctoral dissertation, University of Nairobi.
- Oyegbade, I. K., Igwe, A. N., Ofodile, O. C., & Azubuike, C. (2022). Transforming financial institutions with technology and strategic collaboration: Lessons from banking and capital markets. *International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation*, 4 (6), 1118-1127. https://doi.org/10.54660/.IJMRGE.2023.4.6.1118-1127

- Pasiouras, F., & Kosmidou, K. (2007). Factors influencing the profitability of domestic and foreign commercial banks in the European Union. *Research in International Business and Finance*, 21(2), 222–237. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2006.03.007
- Rathore, A. S. (2021). *Essays on the risk and efficiency of the banks*. PhD thesis. http://theses.gla.ac.uk/82305/
- Ruslan, R. et al. (2019). The effect of competition on bank efficiency: Evidence from Indonesia. *Journal of Economics and Business*, 5(2), 391-405.
- Sari, T. (2018). Quantitative techniques in bank efficiency measurement: A literature review. *EconWorld2018@Lisbon*, 23-25 January; Lisbon, Portugal.
- Schumpeter, J. A. (1934). *The Theory of Economic Development*. Harvard University Press.
- Siddiqui, D. A. (2020). Impact of managerial efficiency on operational performance of banks. *Journal of Management and Research*, 7 (2), 58-74.
- Tangl, A., & Desalegn, G. (2022). Forecasting green financial innovation and its implications for financial performance in Ethiopian financial institutions: Evidence from ARIMA and ARDL model. *Account. Rev.*, 4, 95-111. https://doi.org/10.3934/NAR.2022006
- Triwahyono, B., Rahayu, T., & Kraugusteeliana, K. (2023). Analyzing the role of technological innovation in improving the operational efficiency of MSMEs. *Journal Minfo Polgan (JMP)*, 12(1), 1417-1426. https://doi.org/10.33395/jmp.v12i1.12791
- Vărzaru, A. A., & Bocean, C. G. (2024). Digital Transformation and Innovation: The Influence of Digital Technologies on Turnover from Innovation Activities and Types of Innovation. *Systems 2024*, 12(9), 359. https://doi.org/10.3390/systems12090359
- Wahyudi, W., & Tristiarto, Y. (2020). Analysis of determinants for determining financial innovation and its impact on banking financial performance. *Journal of Management and Leadership*, 3(1), 1-14. https://www.jurnal.tau.ac.id/index.php/jml/article/view/81
- Weerasiri, R. A. S., & Koththagoda, K. C. (2017). The impact of automated teller machines (ATMS) service on customer satisfaction: A study based on state banks in Sri Lanka. *SAARJ Journal on Banking & Insurance Research*, 6 (2), 1-11. https://doi.org/10.5958/2319-1422.2017.00005.4
- Zulfiqar, S., & Fareed, F. (2023). Does innovation determine the operational and financial performance? Evidence from banking sector of Pakistan. *Pakistan Journal of Social Research*, 5(01), 203-209.